حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٢) ٢٠١٣/٤/١٥

العرض الأمريكي الأخير

علي الشيخ منصور

طالبت المعارضة السورية التي شاركت في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى يومي ١٠- ١١ نيسان/ ابريل الجاري في لندن، العالم الغربي بتسليح الجيش الحر بأسلحة مضادة للدبابات والطائرات، لتمكينه من حماية المدنيين في سوريا، والذين تتردى أضاعهم بشكل متفاقم. مما دفع وزير خارجية بريطانيا وليم هيغ للقول أن سوريا «تتحول الى كارثة القرن الحادي والعشرين الانسانية».

لكن السيد هيج فشل بإقناع مجموعة الدول الثماني برفع الحظر عن تسليح المعارضة السورية، مما يساهم بعرقلة حل الأزمة السورية التي دخلت عامها الثالث، لأن «العالم فشل في تحمل مسؤولياته ولا يزال».

علينا أن نعترف هذه المرة أن إشكالية الموقف الدولي ليست في موسكو أو طهران كما نؤكد باستمرار، لأن مربط الفرس الآن في البيت الأبيض، إذ تخشى الإدارة الأمريكية في حال تقديم مساعدات عسكرية للمعارضة السورية، أن تقع هذه المساعدات بالأيدي الخطأ «الميليشيات الاسلامية المتشددة»، وتخشى أن تنزلق سوريا إلى أتون حرب طائفية تكون الأقليات ضحيتها. وهو ما عبرت عنه جلسة الاستماع في الكونغرس الأمريكي أمام لجنة الشؤون الخارجية، فالضمير الأمريكي على لسان اليزابيث جونز ـ القائمة بأعمال المساعد لشؤون الشرق الادنى في الخارجية الامريكية اعترفت أن الوضع في سوريا ليس جيدا. وتوقعت أن يتضاعف عدد اللاجئين السوريين، من ١,٣مليون في دول الجوار حالياً، إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف بنهاية العام الحالي. لكن السفير روبرت فورد يستنتج من ذلك أن «هناك حاجة الى التفاوض على حل سياسي» لأنه كما يعتقد دون ذلك «أن الموالين للنظام الذي يخشون الموت سيقاتلون حتى الموت». لاحظوا حجم الاتقان في عروض الاستماع التي تقدمها الادارة الأمريكية، بحيث يمكن لها أن تلعب على عناصر الإيهام بغية الوصول بالكونغرس إلى قناعات سياسية مسبقة، فإدارة أوباما تريد للثورة السورية أن تدفع ثمن أخطائها السابقة في افغانستان وفي العراق، ومن هنا أهمية الشهادات في رسم سينوغرافيا قاتمة للحالة السورية. سمحت للرئيس أوباما أن يعترف بحراجة الوضع إلا أنه أكد أهمية «التوصل الى عملية انتقال سياسية فاعلة تحترم حقوق كل السوريين»، قبل أن ينهي العرض بحكمته الأخيرة الداعية إلى «التخلص من جزء من المذبحة» على المدى القريب. وهذه الحكمة لن تفهم إلا بإحالتها إلى عبارة فورد السابقة «أن الموالين للنظام الذي يخشون الموت سيقاتلون حتى الموت»، وبالتالي هنالك موت يومي بفعل وحشية النظام وجرائمه ضد الانسانية، وهنالك موت آخر سيكون للخائفين من سقوط النظام، هي مذبحة مزدوجة إذاً، وكم يكون أوباما رئيفاً بالشعب السوري عندما يتخلص من الجزء القادم من المذبحة، من موت الذين سيقاتلون حتى الموت، بانتظار عملية الانتقال السياسية التي وعدنا بها، وأكد النظام السوري رفضه المستمر لها. وليس خبر أن «البنتاغون» عاكف على تحديث خطط عسكرية تتضمن تدخلاً مباشراً في سوريا، إلا جزء تابع للعرض السابق، يهدف الرد على النائب الجمهوري جون ماكين الداعي إلى تسليح المعارضة السورية، حيث علق على العرض بأنه «يتفهم لماذا لا يشعر المقاتل السوري بالراحة لكونه يحصل على سترة واقية من الرصاص، خاصة عندما يتم دكه بصواريخ سكود وقصف جوي». مضيفاً «لقد قابلت القيادة العسكرية للمعارضة، وزرت المخيمات، هم لا يشعرون بالامتنان لنا بل بالمرارة والغضب».

الافتتاحية

أخطاء النظام .. وقود الثورة

سامي شيحان

يعتقد الكثيرون، وأنا منهم، أن أخطاء النظام القمعي في سوريا تُشكل وقود الثورة الحقيقي، وأن شيئاً من الحصافة كان يمكن له أن يجنب البلد كثيراً من الدمار الحاصل، وأن يختصر كثيرا من مآسي الشعب السوري، ومن المآلات التي وصلت إليها الحال، ويعجل بإنجاز ثورة الحرية والكرامة.

فالبداية كانت من درعا التي كتب أطفالها على حيطان مدارسهم، تيمناً بما رأوه أو سمعوه في الإعلام عن الربيع العربي في تونس ومصر، عبارات «الشعب يريد اسقاط النظام»، لكن تجربتي مصر وتونس كانتا خادعتين لنا في سوريا كثيراً، فالرئيسان ابن علي ومبارك رحلا قبل أن يمضي شهر على الاحتجاجات التي واجهها كل منهما، رحلا وقد اعترفا بأخطائها، رحلا بأقل الخسائر الممكنة، بينما استبق بشار الأسد الحالة في سوريا حين أكد أن سوريا تختلف عن تونس ومصر، فالشعب مرتبط بالنظام، لذلك ردت الأجهزة الأمنية بجنون على أطفال درعا وشعاراتهم، مما فجّر الثورة السورية بزخم لم تعرفه أياً من الانتفاضات المشابه.

جنون النظام فجر الثورة، وتتالت أخطاؤه في بانياس وحمص وحماه وإدلب واللاذقية ودير الزور ووصلت كل مدن وبلدات سوريا، دون أن يستطيع التعلم حتى من أخطائه المتراكمة، ومنذ أيام فجر النظام مئذنة الجامع العمري في درعا، بكل القيمة الرمزية لهذا الجامع بالمعنى الديني والتاريخي، هذا الجامع الذي أمر الخليفة عمر بن الخطاب ببنائه، وكان أول حاضنة لانطلاق المتظاهرين السلميين في درعا وفي سوريا، هذا الجامع الذي عاش كل التاريخ السوري مشرعاً أبوابه للمسلمين باتجاه الحق، يغلقه جلاوزة الأسد منذ أشهر، قبل أن تنقض على مئذنته قذائف الأسد، ولتشعل هذه الخطيئة مرحلة جديدة من تاريخ الثورة السورية، ربما تكتب نهاية النظام في سوريا.

حرية – العدد (٣٢) ٢٠١٣/٤/١٥

هل السيدة زينب هي: ما بعد بعد حيفا؟

نبيل حيفاوي

طالما قدّم حزب الله مبرراته للتشبث بسلاحه في لبنان، باعتبار المقاومة ضد خطر إسرائيل، هي هاجسه، وسبب رفضه «نزع» أو ضبط سلاحه ومناطق انتشاره. وبعد «انتصار» تموز ٢٠٠٦، راح يراكم السلاح كما ونوعا، والصواريخ تحديدا، وانتشرت العبارة «ما بعد بعد حيفا»، كأغنية تثلج صدور مناصري الحزب و«الممانعة والمقاومة».

لكن دخوله في المعركة ضد السوريين كان أشد وضوحا على حقيقة دور حزب الله في المنطقة.

في الخطاب السياسي، سرعان ما تهافتت مقولات: الوقوف مع الشعب السوري في انهاء الفساد وتحقيق الإصلاح، جنبا إلى جنب مع تعزيز صمود النظام السوري المقاوم والممانع. مع الإشارة الدائمة إلى ضرورة الحل السياسي «للأزمة» في سوريا. فبعد تدهور القدرات العسكرية للنظام، جاء دخول الحزب بشكل عسكري للتصدي للشعب السوري، كضرورة ميدانية لا مفر منها. وبينما تتكفل إيران بتقديم السلاح والمال والتكنولوجيا، والخبراء الأمنيين من ضباط الحرس الثوري، تكفل حزب الله، وبالتدرج في تقديم المقاتلين، وكانت حمص أول مكان تأكد به وجود مقاتلي الحزب، جنبا إلى جنب، مع قوات النظام. وهو ما برره الحزب بذريعة حماية «الشيعة» في قرى الحدود هناك.

وحين غدت الحاجة للدور العسكري للحزب في مناطق أخرى، مثل غوطة دمشق، استل» فقهاء» الحزب، ومعسكرهم الأيديولوجي، ورقة «السيدة زينب»، ومقامها، بعد الادعاء بأنه مهدد من «الإرهابيين».

جاء الإعلان الصريح بمشاركة لواء «الفضل أبو العباس» في معارك الغوطة الشرقية، تحت غطاء الدفاع عن «مقام السيدة زينب»، بعد أن فشلت عمليات التستر والإنكار لكافة المعلومات المؤكدة عن وجود مجموعات من حزب الله، ومن الحرس الثوري الإيراني، ومعهما مقاتلين من «شيعة العراق» وبلدان أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى الفتوى التي أعلنها المفتي « بدر الدين حسون» ، ودعا فيها المسلمين من كافة البلدان للجهاد دفاعا عن النظام السوري، فالغرض من تلك الفتوى تقديم غطاء «شرعي» لما تقوم به المجموعات الشيعية السياسية من مشاركة في عمليات القتل التي يمارسها النظام بحق الشعب السوري.

من ناحية أخرى، جاء هذا الإعلان، ليكشف عجز النظام في «حماية الأقليات» التي طالما روّج له تلميحا، وتصريحا على لسان أدواته الإعلامية.

أما المنخرطون بتلك الأعمال «لواء الفضل أبو العباس»، الذي يقوده حزب الله، فلقد كشفوا عن كذب ادعائهم الحاجة للتمسك بالسلاح في لبنان، فمنذ انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦، تحول سلاح حزب الله إلى صدور اللبنانيين أولا، في اجتياح بيروت وجزء من الجبل، ثم إلى صدور السوريين، تنفيذا لأجندة نظام الملالي في طهران، لترسيخ مصالح «إمبراطورية فارسية» اتخذت من الصراع ضد إسرائيل قناعا لها. من الذي سيحمي بقية أطياف الشعب السوري؟ وهل ستشكل ميليشياتها» الحزب اللاهية»؟ وهل أعلن النظام عجزه عن حماية من ادعى أنه ضمانة لمصالحهم؟ من الذي يفتت الشعب السوري ويمزق نسيجه، إذا كان النظام يستعين ب»حزب الله» وقوى أخرى، تدعي حماية الأماكن الدينية؟

الثورة السورية أسقطت الكثير من الأقنعة، ومنها قناع «حزب المقاومة والممانعة»، الذي استبدل «القصير» بمزارع «شبعا»، وحوّل صواريخه من «ما بعد بعد حيفا» إلى «ما بعد بعد السيدة زينب».

السيدة «توشكا» أخت «فروغ» وحفيدة «سكود»!!

جمال حمود

من الدوشكا، إلى الدبابة «ت» ٥٥، و٦٢، و٧٢، و٨٢، إلى العربات المسلحة، والشيلكا، رباعية الفوهات. أما الطائرات فعدد: هيلوكبتر، وميغ، والسوخوي، وحتى «الطائرة بدون طيار»، ماشاء الله عليها، كان الظن أنها حكرا على الأميركيين، وإذ يمتلك النظام منها أيضاً «وكان حليفه «حزب الله» قد امتلك منها طرازا «إلهيا»، على اسم النبي أيوب. ناهيك عن «البراميل». كلها صار الشعب السوري يعرفها، ويتحدث عنها، وكأنها من يوميات اهتماماته.

والروس يقولون إن أسلحتهم المرسلة للنظام السوري هي أسلحة دفاعية!! آخر شيئ الصواريخ، وما أدراك بأنواعها وأسمائها؟؟

بالطبع لانقصد الكاتيوشا، ولا الغراد، فهما أشبه بلعب الأطفال، مقارنة مع: فروغ، وشاهين، وسكود. وهؤلاء جرى تحسين نسلهم، وأنجبوا أجيالا حديثة، حسب المنتج الروسي، أكثر دقة، لا يخطئ، ولا يقتل إلا المستهدف (من الإرهابيين). إنه صاروخ «توشكا»، الذي دخل الخدمة في قصف غوطة دمشق وداريا ومخيم اليرموك وبرزة.

«توشكا» بالروسية، تعني «النقطة»، تماهيا مع الدقة. لاحظوا كم هو دقيق، حيث نصف قطر الدائرة التي يسقط بها ١٦٥مترا، فقطرها يكون ٣٣٠ مترا. إنها النقطة !! كم هي صغيرة ودقيقة. يعني ذلك أن دائرة انتشار دماره يعادل حيا كاملا بما فيه وما عليه. لم يكن هذا الصاروخ مستخدما قبل الثورة، وحتى قبل شهرين. الظاهر أن روسيا رأفت بحال الشعب السوري، فزودت النظام بسلاح دقيق جدا جدا.. (سلاح غير قاتل أبدا) إلا لمن يستحقون القتل «الإرهابيين»، لكن يبدو أن الكمية الأولى التي وصلت للنظام، أخطأت أهدافها ودمرت المساكن وقتلت الأطفال..

غريب أمر السلاح الروسي الذي يخطئ دائما. فالمشكلة لابد أن تُحل، بتدريب الخبراء المحليين أو باستيراد خبراء روس، وربما إيرانيين، توخيا للدقة ورأفة بالشعب السوري.

هذا «التوشكا» يصل مداه من ٧٠ كيلومتر إلى ١٢٠، ويمكن أن تخفض المسافة إلى عشرة أو عشرين كيلو متر. سابقا كان السكود للمسافات الأبعد ٣٠٠ كيلومتر. دخول التوشكا «النقطة»، يعني أيضا أن المسافات التي تهدد النظام صارت أقرب من الرقة وحلب ودير الزور. هنا الضرورة «للسيدة» توشكا. لكن ماذا لو أصبحت المسافة الصعبة والخطيرة على النظام مئات الأمتار؟؟ هل هناك صاروخ متخصص بمئات الأمتار؟ فربما الأيام القادمة تشهد انحسار المسافات!! «السيدة توشكا» دقيقة مثل غرزة إبرة؟ هي «نقطة» باللغة الروسية!! لكن نصف قطرها ١٦٥ مترا فقط... ماذا سيقول العامل الروسي «مكسيموف»، بطل قصة الكاتب اللبناني ربيع فواز، التي نشرها في العام ١٩٧٦، في أوج الحرب الأهلية اللبنانية. حين راح مكسيموف – حسب القصة- يبكي بوجع وهو يستمع إلى القصف الذي تقوم به دبابات حافظ الأسد لمواقع الوطنيين اللبنانيين والمقاومة الفلسطينية؟؟

كان مكسيموف وهو ينظر للدبابة في المصنع الذي يعمل به، يتغزل بها، ويوصيها أن تصيب هدفها «الإمبريالي» بدقة، ويقبل فوهة مدفعها، ويغني ويرقص حولها، أملاً منه بتدمير أعداء التقدم.

أين أبناءك، أو أحفادك يا مكسيموف؟ ماذا سيغنون للسيدة «توشكا».. «نقطة»؟؟

سيبكون أكثر منك، فالسيدة «نقطة» لها من الدقة القاتلة بلا وجع.

دبابات النظام أعادتنا إلى بابور الكاز!

نعيم نصار

يتحدث تقرير حديث للأمم المتحدة أن عدد الفقراء السوريين بلغ ١٠ مليون فقير، يعيشون تحت خط الفقر، أي بأقل من دولارين في اليوم.

وهناك معاناة الحياة اليومية التي يتابعها السوريون بحكم أن إرادة الحياة أقوى من إرادة الموت والخوف التي يريدها النظام الاستبدادي بعد أن أجبر الناس على تغيير الكثير من عاداتهم وتقاليدهم اليومية، جراء الإجراءات العسكرية الأمنية التي فرضها على الناس، والسياسات الاقتصادية الانتقامية، فسكان ريف دمشق القادمين إلى دمشق عن طريق أوتستراد دمشق درعا يقفون في طريق الدخول لدمشق إلى أكثر من ساعتين أمام حاجز نهر عيشة التابع لفرع المنطقة (أمن عسكري) حيث يختص هذا الحاجز بالتفنن في إذلال كل الناس، ويصل طابور السيارات إلى مسافة ٢ أو ٣ كم ، ويتضح بالنتيجة أنه يحتمي بالناس كحاجز بشري وذلك في حال حصل اشتباك مع الجيش الحر، هذا الحال فرض غلاءً بمعدل ٣ أضعاف في أجور السرافيس الباقية على هذه الخطوط، كما فرض غلاءً جنونياً بالنسبة لجميع سيارات الأجرة (التكسي) في ظل غياب تام لأي شيء يمكن تسميته مؤسسات رقابية مرورية أو غير مرورية. وفرض على الموظفين النزول للمشي عدة كيلومترات للوصول إلى كراج نهر عيشة، وبات منظر المشي السريع أحد معالم هذا الطريق رغم الخطورة على حياة الناس، وقد حدثت اشتباكات بين جيش النظام والجيش الحر ذهب ضحيتها مدنيون وذلك من خلال شهادات موثقة لمدنيين يعبرون الطريق يومياً، ويضطر الناس لهذه الرياضة من أجل الوصول إلى أماكن عملهم بعد أن تحولت حكومة النظام وإداراتها في مختلف المؤسسات إلى دفتر دوام، فالتعاميم اليومية الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام همّها الأول والأخير الدوام، وكأن الحلقي يعتقد أن العاملين في القطاع العام يسكنون في منتصف دمشق، حتى أن مدرساً يسكن في أحد ضواحي ريف دمشق يضطر للخروج من بيته منذ الساعة الخامسة والنصف صباحاً حتى يتمكن من الوصول لدوامه في مدرسة تقع في ريف دمشق أيضاً، والسبب طبعاً هو الحواجز المنتشرة على الطريق وحالة هذا المدرس يمكن تعميمها على آلاف الموظفين والمدرسين في ريف دمشق.

عودة بوابير الكاز

من العادات التي تغيرت أيضاً استخدام الغاز للطهي والعودة إلى بابور الكاز الذي استغنى عنه السوريون منذ عقود طويلة، وكانوا يتحدثون عنه كجزء من الذاكرة السورية، بابور الكاز الذي تناقلت عودته صفحات السوريين على مواقع التواصل الاجتماعي اخترع قبل أكثر من ١٠٠ عام، ويسمى (البريموس) نسبة إلى البلدة السويدية التي اشتهرت بأنها أول من صنّعه، عاد منذ عامين إلى الواجهة والاستخدام بسبب الأزمة المتفاقمة في مادة الغاز وانقطاع التيار الكهربائي على مختلف المناطق السورية، وعادت صناعة البابور إلى واجهة الصناعات الجديدة في سوريا.

هذا الحال الخدمي المعيشي البائس، وعودة الناس لاستخدام بابور الكاز يعدّ فضيحة سياسية قبل أن يكون فضيحة اقتصادية، فضيحة بحق سلطة استبدادية لا تجيد سوى القتل والكذب والاعتقال، وحول هذا الموضوع تحدثت جريدة البعث ونشرت تحقيقاً بتاريخ ١٨-٣-٢٠١٣ تحت عنوان (مع غياب الغاز وحضور برامج التقني):

يزور المحرر مصلح بوابير الكاز (أبو احمد) الذي يشتغل في سوق ساروجة في مدينة دمشق، وهو يقوم بإصلاح بوابير الكاز النحاسية بمختلف مقاساتها، وذلك بعد عودة الهيبة لمهنته التي اعتقد هو أنها انقرضت وتصل أجرة تصليح بعض البوابير إلى مبلغ ١٠٠٠ ل.س، بينما وصل سعر البابور نمرة ٣ إلى ٤ آلاف ليرة، والبابور نمرة ٢ إلى مبلغ ٣ آلاف ليرة. أبو أحمد يتحدث عن مصدر تلك البوابير أو الأمكنة التي يمكن منها اقتناء بابور كاز مستعمل، فيذكر أن سوق الخردوات القريب من شارع الثورة في مدينة دمشق هو أحد الأماكن التي يمكن قصدها للحصول على بابور، ففي هذا المكان الكثير من الأدوات القديمة المستعملة التي اعتقد أصحابها أن استعمالها انتهى، لكنها عادت بعد اشتداد أزمة الحصول على الغاز وانقطاع التيار الكهرباء والتقنين اليومي. يتحدث التحقيق أيضاً عن المواد السائلة التي يحتاجها البابور كوقود ولابد للمواطن من شرائها، طبعاً الكاز هو المادة الرئيسية، لكن أزمة الحصول على الكاز جعلت الناس تبتكر حلولاً أخرى، ومنها تشغيل البابور على مادة المازوت مضيفين لها بعض الزيوت الأخرى القابلة للاشتعال. ووصل سعر ليتر الكاز إلى مبلغ ٢٥٠ ل.س في السوق السوداء المنتشرة في مختلف المناطق.

هذه العودة الإجبارية للوراء نحو بابور الكاز واهتمام الناس بالمصلّح وأسعاره، يقابلها في بلد عربي هو الأردن اهتمام سياحي بنفس الموضوع حيث نشرت جريدة الغد الأردنية مادة صحفية حول بابور الكاز وذلك بتاريخ ١٠-٢ -٢٠١٣ ومن يقرأ المادة يعرف أن دوافع المحرر لنشر الموضوع سياحية، فولكورية محضة، حيث ما يزال أبو رياض صالح أبو قار، الذي يلامس الستينيات من العمر، أقدم مصلح لبوابير الكاز في مدينة مأدبا، يعمل بهمة ونشاط. ويصرّ على أن لا يترك هذه المهنة، مهما كان مردودها المادي.

عودة ضوء الكاز والشموع

بسبب انقطاع الكهرباء المستمر وتحول العتمة والسواد إلى مشهد عام في مختلف المدن والقرى والبلدات، عاد السوريون لاستخدام ضوء الكاز الذي عرفوه في الستينيات والسبعينيات، من القرن الماضي، وانتشر بيع هذه المصابيح في مختلف البسطات والمحلات، وعاد هذا الضوء إلى صدر البيت في سوريا، ومعه الشموع التي راجت تجارتها بشكل منقطع النظير ووصل سعر الشمعة الواحدة إلى ٢٠ ليرة سورية، ومع اشتداد الطلب على شراء ضوء الكاز الذي وصل سعره إلى مبلغ ال٤٠٠ ل.س، زاد الطلب أيضا على شراء مادة الكاز، وزيت النفط كمادة بديلة عن الكاز. وزاد الطلب على شراء بطاريات السيارات وتوابعها من شواحن من أجل حل مشكلة انقطاع الكهرباء جزئياً، ووصل سعر البطارية وتوابعها إلى مبلغ ال١٥ألف ل.س، وبذلك أضاف السوريون إلى همومهم المعيشية والغلاء المستمر هماً إضافياً، وازدهرت تجارة بيع مولدات الكهرباء بشكل غير مسبوق وصار منظر مولدات الكهرباء على الأرصفة جزءاً من الديكور العام للحياة، لا سيما لأصحاب المحلات والمهن التي لا تحتمل انقطاع الكهرباء.

نضيف إلى ما سبق عودة الناس لاستخدام الصاج والتنور من أجل الخبز، لاسيما في المناطق الريفية، وحدثتنا السيدة (أم عمر) التي تعيش في ريف حماه عن معاناتها: نحن مضطرون للعودة إلى التنور، فالحصول على الخبز صار صعباً والحواجز كرّهتنا بالتنقل، لذلك عدنا لاستخدام التنور الذي كنا قد نسيناه منذ سنوات مضت. ما قلناه هو عن مناطق مازالت خاضعة حتى الآن لنفوذ النظام، أما في المناطق الثائرة المحررة، فقد حاولت قذائف النظام وصواريخه محو الحياة بكل أشكالها، وإضافة إلى الضحايا البشرية هناك التدمير لكل البنى التحتية، وطبعاً مازالت كذبة النظام مستمرة (العصابات الإرهابية المسلحة) هي من تدمّر البنى التحتية وتقتل الأبرياء، وكأن دبابات النظام وصواريخه وظيفتها (زراعة الأشجار) فقط!

توثيق ٥٩ غارة جوية ضدّ المدنيين في سوريا

الموت القادم من السماء..

«هيومن راتيس ووتش» ١١ نيسان ٢٠١٣

توثق هيومن رايتس ووتش ٥٩ غارة جوية غير قانونية. تعدّ هذه الغارات جزءاً من هجمات ممنهجة ومتفشية ضد السكان المدنيين، وسبق للمنظمة أن خلصت إلى أنّ هذه الغارات ترقى لمستوى «الجرائم ضد الإنسانية».

يستند التقرير إلى تحقيقات ميدانية أجريت في كل من محافظات حلب وإدلب واللاذقية في أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. زار الباحثون ٥٢ موقعاً لغارات جوية شنتها الحكومة- وبعض المواقع قُصفت أكثر من مرة- وشهدوا على بعض الغارات الجوية أثناء وقوعها بأنفسهم. وقابلوا أكثر من ١٤٠ شاهداً وضحية للغارات، ومن خلال الهاتف، وفي مخيمات اللاجئين والنازحين في سوريا ودول الجوار، وأربعة منشقين عن القوات الجوية السورية. وقد كانت مواقع الغارات التي تفقدتها المنظمة في بلدات وقرى تسيطر عليها المعارضة. وأغلبها لم يشهد أي قتال على الأرض وقت الغارات.

في حين نفذت القوات الحكومية غارات جوية متفرقة منذ مارس/آذار ٢٠١٢، فإن الغارات الجوية المنتظمة ضدّ بلدات المعارضة بدأت في أواخر يوليو/تموز، طبقاً لمركز توثيق الانتهاكات، فإنّ ٤٤٧٢ شخصاً أغلبهم من المدنيين قد ماتوا نتيجة للغارات الجوية في الفترة من يوليو/تموز ٢٠١٢ إلى ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٣، يُرجح أن العدد الفعلي للخسائر في صفوف المدنيين أعلى بكثير، نظراً لصعوبة التوثيق.

جمعت هيومن رايتس ووتش معلومات تشير إلى تعمد القوات الحكومية استهداف المخابز والمدنيين المنتظرين في طوابير الخبز بغارات جوية وكذلك بالقصف المدفعي. ووثقت المنظمة تفصيلاً ثماني غارات جوية على أربعة مخابز، وطبقاً للهيئة العامة للثورة السورية فإنّ القوات السورية هاجمت ٧٨ مخبزاً في شتى أنحاء سوريا.

يظهر بقوة من هجمات متكررة على مستشفيين في المناطق التي زارتها هيومن رايتس ووتش أن الحكومة تعمدت استهداف هذه المنشآت. في مدينة حلب، شنت طائرات مقاتلة ثماني غارات على الأقل على مستشفى عليه بوضوح علامات تشير لكونه منشأة طبية أو بالقرب منه، وهو مستشفى دار الشفاء، في ظرف أربعة شهور، وفيما بعد دمرت أجزاءً كبيرة من المبنى بحيث لم يعد المستشفى قادراً على تسيير العمل، وهذه الهجمات بطبيعتها خرق لقوانين الحرب. في سلمى بمحافظة اللاذقية، تكرر إسقاط المروحيات لقنابل جوية بدائية الصنع في محيط مستشفى ميداني، وقامت في نهاية المطاف بتدميره في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، فيما يبدو أنه هجوم متعمد على المستشفى.

بالإضافة إلى الغارات على المخابز والمستشفيات، خلصت المنظمة في ٤٤ حالة أخرى إلى أن الغارات الجوية كانت غير قانونية بحسب مبادئ قوانين الحرب، استخدمت القوات الجوية السورية سبلاً (مثال: قنابل غير موجهة)، وأساليب (مثال: طائرات مقاتلة، مروحيات تحلق على ارتفاعات عالية) للحرب لا يمكنها في ظل الظروف السائدة أن تفرق بين المدنيين والمقاتلين، ومن ثم فقد كانت عشوائية، في الغارات التي حققت بها المنظمة، ورغم تعداد الخسائر العالي في صفوف المدنيين، كان الضرر اللاحق بمقار المعارضة وبناياتها الأخرى في حدّه الأدنى، وعلى حد علم المنظمة فلم تقع خسائر بشرية في صفوف مقاتلي المعارضة. ربما استهدفت المدنيين عمداً، لكن مطلوب معلومات إضافية قبل التوصل إلى هذا الاستنتاج.

قال للمنظمة أربعة ضباط قوات جوية سوريين انشقوا عن وحداتهم: إن القوات الجوية السورية ليس لديها التقنية اللازمة للتعرف على أهداف عسكرية بعينها واستهدافها تحديداً في المناطق الحضرية، ويعتقدون أن قادتهم أمروا رغم ذلك بشن غارات جوية على مدن وبلدات، وجزء من السبب في الأوامر يعود إلى بث الخوف في السكان المدنيين بمعاقل المعارضة، وأيضاً لحرمان المعارضة من دعم المدنيين.

وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام القوات المسلحة السورية ذخائر عنقودية محمولة جواً على مناطق مأهولة بالسكان في محافظات حلب وإدلب ودير الزور وحمص واللاذقية ودمشق. توصلت المراجعة الأوّلية للمعلومات المتوفرة إلى ١١٩موقعاً على الأقل في شتى أنحاء سوريا، استخدم فيها ما لا يقل عن ١٥٦ قنبلة عنقودية، منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، عندما حدثت زيادة ضخمة في معدلات استخدام الذخائر العنقودية من قبل القوات الجوية السورية.

كما وثقت هيومن رايتس ووتش أيضاً استخدام الأسلحة المحرقة في خمسة مواقع: الباب في حلب، داريا في دمشق، معرة النعمان في إدلب، ببيلا في دمشق، القصير في حمص. أسفرت ثلاث على الأقل من هذه الغارات الخمس عن خسائر في صفوف المدنيين، كما يُرجح أن تكون ذات أثر عشوائي نظراً لأنها تشعل الحرائق وتؤدي إلى خسائر على مدى مساحات واسعة دون تمييز، لذلك تطالب هيومن رايتس ووتش بقيود دولية أقوى على استخدام الأسلحة المحرقة.

نادراً ما تصدر الحكومة السورية بيانات أو تصريحات على غارات جوية بعينها تشنها قواتها الجوية، في الحالات القليلة التي فعلت فيها ذلك، كانت البيانات عامة وفضفاضة، تشير إلى غارات على «إرهابيين» وتدمير «معاقل إرهابيين» دون توفير أية أدلة أو تفاصيل إضافية.

وقف قتل المدنيين:

تأمل هيومن رايتس ووتش أن يساعد هذا التقرير على حشد جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء عمليات القتل غير المشروعة التي تمارسها القوات المسلحة السورية بحق المدنيين. كما أن المعلومات التي جمعناها كفيلة بمساعدة من يسعون إلى تقديم الجناة الذين ارتكبوا هذه الجرائم إلى العدالة.

إن على جميع الحكومات المعنية أن تكثف جهودها من أجل دفع سوريا إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف أعمال قتل المدنيين في سوريا. وعلى وجه التحديد، عليهم أن يضغطوا على سوريا لكي توقف الغارات الجوية المتعمدة والعشوائية وغير المتناسبة، وأي استخدام للذخائر العنقودية، والصواريخ الباليستية، والأسلحة المحرقة، والأسلحة المتفجرة ذات نطاق الانفجار الواسع في المناطق المأهولة بالسكان.

كما يجب على جميع الحكومات والشركات أن تكف فوراً عن بيع الأسلحة والذخائر وغيرها من المواد إلى سوريا أو إمدادها بها؛ نظراً لوجود أدلة دامغة على أن الحكومة السورية ترتكب جرائم ضد الإنسانية، حتى تكف سوريا عن ارتكاب هذه الجرائم.

كما يجب ألا تسمح الحكومات باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي في نقل شحنات إلى الحكومة السورية فيها أسلحة أو ذخائر أو مواد أخرى ذات صلة، يجب على المجتمع الدولي أن يطالب العراق بالسماح للمراقبين المستقلين من الغير بتفتيش القوافل البرية والطائرات التي تمر بالأراضي والمجال الجوي العراقيين في الطريق إلى سوريا.

لقد تكررت دعوات هيومن رايتس ووتش لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كي يتخذ إجراءات للضغط على الحكومة السورية، تشمل جزاءات محددة الهدف على أفراد القيادة السورية المتواطئين في الجرائم، وحظر أسلحة على الحكومة السورية، وإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

للاطلاع على التقرير كاملاً:

www.hrw.org/ar/reports/2013/04/11

من يسدد ثمن الانتظار؟

ياسر عطا الله

كما كان متوقعاً، فقد انقسم الكبار الثمانية، الذين اجتمعوا في لندن الخميس الماضي، حول الملف السوري، ولم يتوصل وزراء خارجيتهم إلا إلى الكليشات التي يرددونها منذ سنتين، إذ قالوا في بيانهم الختامي إنهم «مصدومون لمقتل أكثر من سبعين ألف شخص في النزاع، فضلاً عن وجود أكثر من مليون لاجئ سوري»، مكتفين بدعوة «كل الدول إلى التجاوب قدر الإمكان مع طلبات المساعدة من جانب الأمم المتحدة، وتقديم مساعدة أكبر للشعب السوري على المستوى الانساني». وقد دان البيان استخدام الاسلحة الثقيلة ضد المناطق السكنية، دون أن ينسى تكرار الجملة الهزلية: «أي استخدام للأسلحة الكيماوية سيستوجب رداً دولياً حازماً»! بالطبع ليس ثمة إشارة واحدة إلى تسليح المعارضة، ولا إلى تدخل حاسم من أي نوع، الشيء الذي يفسره تصريح وزير الخارجية الألماني، غيدو فيسترفيلله، الذي أعرب عن تحفظه على التوريد المباشر للأسلحة إلى سورية، قائلاً: «لا أرى حتى الآن كيف يمكن منع وصول تلك الأسلحة إلى الأيدي الخطأ»، مؤكداً أن «الحل السياسي هو الحل الجيد لسوريا». حتى وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، تجنب الاشارة الى أي مساعدات عسكرية للثوار، وهو ما طالب به ممثلو المعارضة السورية في لقاءاتهم مع عدد من الوزراء على هامش اجتماع لندن، وعوضاً عن ذلك عاد هيغ ليكرر الشكوى من المجتمع الدولي الذي «أخفق في التوصل الى تسوية عاجلة للازمة السورية نتيجة استمرار موسكو وبكين في عرقلة التوصل الى قرار حازم في مجلس الامن»، مجدداً الدعوة الى «قيام فترة انتقالية في سورية بعد التخلص من حكم الاسد في أقرب فرصة ممكنة».. أما بيان (الائتلاف) عن «اتفاق مع وزير الخارجية الاميركي، جون كيري، على إطلاق عملية سياسية تبدأ برحيل بشار الاسد». فلم يبدد الخيبة التي تمخض عنها اجتماع لندن، وكذلك كان حال الحديث عن اتفاقات وراء الكواليس، إذ صار لدينا يقين، وبعد طول تجربة، أن ما وراء الكواليس لا يقل هشاشة عما يتم أمامها. منذ شهور طويلة ونحن نعيش وسط هذه الحركة من المد والجزر: إلحاح غربي من أجل توحيد المعارضة ثم برود تام إزاء الائتلاف الوطني؛ دعم لتشكيل حكومة مؤقتة ثم تنصل من التعهدات نحوها؛ حماس منقطع النظير لتسليح المعارضة المسلحة ثم تجاهل تام للمسألة؛ حديث قاطع عن أن استخدام السلاح الكيماوي هو خط أحمر ثم تلكؤ وتقاعس بعد استخدامه فعلاً..

كيف نفسر هذا التذبذب الدائم؟ هل هو عجز وغياب رؤية، أم إنها سياسة مقصودة ومتعمدة؟

الإجابة الثانية هي الأرجح، إذ تفيد هذه الخطوات المتذبذبة في الإيحاء بأن ثمة تحرك دائم للبحث عن حلول، وبأن الجميع يجرب كل الوسائل الممكنة.. فيما الحقيقة أن المقصود هو إضاعة الوقت ريثما تنضج التسوية الأمريكية ـ الروسية، التي من شأنها، وحدها، أن تفتح برأيهم باب الحل للمسألة السورية. في حزيران ستنعقد قمة أوباما ـ بوتين، وبالتالي كان طبيعياً أن تكبح واشنطن أي قرار دراماتيكي يخرج من حلفائها. إنها لا تريد إغضاب موسكو ولا أن تسد باب التفاوض معها، دون أن يعني هذا أن لقاء حزيران سيتوصل، بالضرورة، إلى التسوية المنشودة، ذلك أن الإشارات تدل على عدم نضوج التفاهم بعد.

ومتى ستكون القمة التالية؟ بعد كم شهر.. كم سنة؟.. ليس هذا مشكلة أمريكية أو روسية، ما دام السوريون هم فقط من يدفع ثمن الانتظار.

تنظيم القاعدة والثورة السورية

محمد سليم

كأن الأزمة السورية ينقصها مزيد من التعقيد حتى تأتي قاعدة العراق لتدلي بدلوها، فقد أعلن زعيم جماعة العراق الإسلامية، أبو بكر البغدادي، أن جماعته و(النصرة) ستعملان «تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وفي اليوم التالي رد زعيم النصرة، الفاتح الجولاني، بتسجيل صوتي قال فيه إن تنظيمه هو «الأخ الشقيق» لـ (العراق الإسلامية)، نافياً في الوقت نفسه أن تكون جبهة النصرة بصدد التوحد مع أي فصيل آخر. لكن الجولاني ذهب إلى أبعد من العراق، ليبايع زعيم تنظيم القاعدة، الدكتور أيمن الظواهري، وجاء في التسجيل: «إننا نبايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره، والهجرة والجهاد، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفراً بواحاً لنا فيه من الله برهان».

بالطبع كان من شأن هذا التسجيل أن يثير البلبلة في صفوف المعارضة، وقد بدا الارتباك على معظم التصريحات التي خرجت عنها، ولو أن البعض سعى إلى إرجاء الحكم إلى حين التأكد من صحة التسجيل وهوية مصدره.

إذا صح التسجيل المنسوب إلى الجولاني فإننا نكون أمام حضور رسمي وفعلي للقاعدة في سوريا، ولكن أي قاعدة؟ القاعدة التي يختبئ قادتها في جبال إيران وينسقون مع الملالي؟ أم القاعدة التي دعمها النظام السوري في العراق؟ أم القاعدة التي تعلن، منذ سنين، الحرب على الصهيونية دون أن تقتل صهيونياً واحداً؟ أم القاعدة التي تسعى إلى قهر الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قهرت الاتحاد السوفييتي؟ لن تأتي القاعدة لتحل ألغازها في سوريا، بل لتزيد تشويش الصورة المشوشة أصلاً، وانتماء النصرة إليها سيضع المعارضة (الائتلاف الوطني وقيادة أركان الجيش الحر تحديداً) في موقف محرج، فإذا كان سهلاً الدفاع عن جبهة النصرة التي تحارب النظام بكفاءة عالية، فإنه من الصعب الدفاع عنها بوصفها أحد أذرع القاعدة. فماذا بوسع هذه المعارضة أن تفعل؟

مرة جديدة نؤكد أن قيام المعارضة المسلحة (الجيش الحر) بمقاتلة جبهة النصرة الآن ما هو إلا تعميق للكارثة. فتح هذه الجبهة يعني الشروع بـ «اقتسام جلد الدب قبل اصطياده»، فلا تفعل المعارضة بذلك إلا إتاحة الفرصة أمام هذا الدب لأن يبطش بها وبالنصرة معا.

لقد خاضت أنظمة حديدية (الاتحاد السوفييتي)، وأجهزة استخبارات عالمية (سي آي إيه) حروباً خاسرة ضد شبيهات النصرة، فماذا عن الجيش الحر، الذي يعاني من نقص العدد والعتاد، وكذلك نقص الخبرة في محاربة الإرهاب؟. ستكون، على الأرجح، معركة كارثية تفضي إلى مزيد من التبعثر والشرذمة، بل وإلى تقديم رأس الثورة على طبق من فضة إلى من يلح في طلبه..

إذاً يبقى الحل الأمثل هو ما تقوم به المعارضة الآن: عزل نفسها عن جبهة النصرة، والتنصل من شعاراتها، مع تجنب الاحتكاك بها، وتركها تقاتل النظام بطريقتها.. ويعرف الجميع (وعلى رأسهم قياديو النصرة) أنه بعد سقوط النظام سيكون هناك كلام آخر، بل ربما معركة أخرى.

معركة دمشق.. أي نهاية سوف يكتبها الثوار؟

هشام القاسم

فوجئ سكان جبل الشيخ بانسحاب سريع لقوات النظام. كانت العربات المحملة بالدبابات والجنود تغذ الخطا نحو دمشق، ووحده اللواء ٩٠ (مع بعض الكتائب النظامية الصغيرة) هو ما تبقى للدفاع عن القنيطرة وريفها، أما قوات المعارضة التي استلهمت معارك درعا، فقد حققت انتصارات كاسحة، مقتربة من إحكام الطوق الجنوبي حول العاصمة.

لقد باتت استراتيجية النظام واضحة، فهو لا يريد تضييع مزيد من الجهد في معارك ميئوس منها، وبدلاً من ذلك ها هو ينسحب إلى حصنه الأخير، حيث ستكون معركته الأخيرة الفاصلة والحاسمة: دمشق.

يدرك النظام أن معركة دمشق ستحدد مصيره، بقاءه أو سقوطه، ولكن علينا أن نضع كلمة بقاءه بين قوسين، ذلك أن نصره في دمشق لن يمكنه، بأي حال، من استعادة المناطق التي خرجت عن سيطرته، في درعا وريف دمشق والقنيطرة وحلب وإدلب والرقة والمنطقة الشرقية.. أما سقوطه هنا فسيعني سقوطه في سورية كلها، ولن تسعفه منطقة الساحل، التي قد يتحصن بها، إلا في تحسين شروط الرحيل.

وتدرك المعارضة كذلك أن إسقاط النظام سيبقى مجرد شعار ما لم تتحرر دمشق، هنا فقط سيفقد النظام شرعيته بالكامل، وسيخسر حلفاءه الداخليين والخارجيين، متحولاً إلى مجرد ميليشيا، أو ميليشيات، تتناثر في المناطق الأكثر ولاءً.

بتحرير العاصمة يحوز الثوار على قلب سورية، فيفتحون الباب أمام حل سريع ونهائي، يُجبر العالم على المساهمة في صياغته، ووفق ما يأمل السوريون.

إدراك الطرفين لأهمية المعركة القادمة هو ما يفسر جميع التحركات الراهنة. فالنظام يصعد قصفه على محيط دمشق من جميع الجهات، وقد استخدم مواد كيماوية في غاراته على العتيبة والسبينة، حيث تصاعد دخان أبيض كالذي ينجم عن احتراق الفوسفور، كما أنه يواصل قصفه وغاراته على قرى الغوطة الشرقية، خصوصاً بلدة العبادة، حيث يسعى الى قطع خطوط الامداد التي تصل الثوار مع باقي المحافظات. وهو يضرب، وبشراسة كبيرة، جوبر التي قد يشكل ثوارها رأس حربة في زحف وشيك على العاصمة، كما أنه يستميت، في محاولات لا تنتهي، لاسترجاع داريا من أجل قطع طريق درعا، وكذلك هو يدك المعضمية بالمدفعية الثقيلة ليحول دون وصول الثوار من القنيطرة..

وتفيد المعلومات بأن النظام قد حشد قوة نيران كبيرة، لا يتمثل فيها الجيش إلا بوصفه خط الدفاع الأول، أما النواة الصلبة التي يعول عليها أكثر، فهي تتشكل من الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وتختلف التقديرات حول عدد عناصر هذين التشكيلين، فتتروح الأرقام بين ٥٠ و٨٠ ألفاً. غير أن الثابت أن الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة يشكلان نخبة القوات النظامية، وهما يضمان أكثر العناصر تدريباً، ويحظيان بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً.

إضافة إلى ذلك فقد عبأ النظام مناطق محيطة بقلب العاصمة وأنشأ فيها ميليشيات جاهزة للانخراط في المعركة، ولاسيما في حي الـ ٨٦ حيث يقطن موالون كثر، وكذلك في حي السيدة زينب، إذ تشكل لواء أبو الفضل العباس من عناصر ينتمون إلى الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.

وحسب تقارير غربية، فإن ثمة إشارات كثيرة على أن النظام قد تلقى «مساعدات من الخارج وصلت الى الجيش السوري، بينها قوات إيرانية وروسية»، وذلك في إطار الاستعداد لمعركة دمشق، وستقوم هذه القوات الحليفة بالمساعدة «في التخطيط للهجوم، وواسع النطاق، وفي الخطة العملياتية التكتيكية».

غير أن الأخطر هو ما يتصل بالأسلحة الكيماوية، إذ عبرت مصادر اسرائيلية عن «ازدياد القلق من استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية، مع اقتراب المعارك الى دمشق». وذكرت المصادر أن «التطورات التي شهدتها سورية قبل يومين، أحدثت توتراً عسكرياً واسعاً في واشنطن، حيث كانوا متأكدين أنه خلال فترة قصيرة سيبدأ استخدام السلاح الكيماوي في الحرب السورية».

وماذا عن المعارضة؟

بات واضحاً أن المعارضة المسلحة تسعى إلى تطويق دمشق من جميع الجهات قبل الشروع بمهاجمتها، وكان التطور اللافت في هذا السياق هو تحرير أجزاء كبيرة من محافظة درعا، ولاسيما بلدة داعل، التي تحظى بأهمية خاصة، بسبب وقوعها على الطريق السريع الرئيسي إلى دمشق. وبالتزامن مع ذلك، كانت المعارضة المسلحة تحقق انتصارات في عدرا، وهي منطقة ذات بعد إستراتيجي، إذ تقع في أسفل هضبة الثنايا على بعد ٢٥ كم شمال شرقي دمشق، وتفصلها عن القطيفة، حيث تتمركز الفرقة الثالثة، بضعة كيلومترات، ويرى محللون أن نجاح المعارضة «خلال المرحلة المقبلة في السيطرة على هذه المنطقة بشكل حاسم» يعني أن «معركة دمشق الكبرى التي تتهيأ لها تكون قد اقتربت».

ومع ذلك فالمعارضة تنتظر أشياء معينة حتى تباشر بمعركة دمشق، فهي تحتاج إلى حشد عدد أكبر من المقاتلين، إذ تقول المعلومات إن الثوار المتأهبين الآن لا يتجاوز عددهم العشرة آلاف، فيما يحتاج اجتياح مدينة مثل دمشق إلى عدد أكبر بكثير، وكذلك فهي لا تستطيع المباشرة قبل وصول الوحدات التي تتلقى تدريبات متطورة في الأردن ومناطق من درعا، كما أنها بحاجة إلى الأسلحة الحديثة التي وُعدت بها، إضافة إلى ذلك فقد قال محللون عسكريون يتابعون الثورة السورية عن كثب إن المعارضة مضطرة، قبل الهجوم على العاصمة، إلى «إكمال تحصيناتها وأنفاقها التي باشرت بحفرها وذلك لإيجاد أرضيّة آمنة، لتخزين الأسلحة والذخائر، ولحماية المقاتلين الذين يتوافدون تدريجاً إلى ضواحي دمشق»..

وقالت مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية في تقرير لها عن الثورة السورية إن «شبح حلب، والذي يعتبر أسوأ أخطاء الثوار، يخيم عليهم. في هذه المحافظة الكبرى شمال سوريا، انقسم الثوار وأفرطوا في الثقة بالنفس، وافتقدوا فيها إلى الإستراتيجية العسكرية والدعم اللوجستي الكافي..

وتكرار هذا المشهد في دمشق، سيستفيد منه الأسد على المدى القصير..»، ويتابع تقرير المجلة: «أمام كل هذا، يصر قادة الثوار على أنهم قد تعلموا الدرس من حلب. ويقولون إن الكثير من المقاتلين الذين سيشاركون في الهجوم على دمشق هم من المنشقين على الجيش تحت إشراف قيادة عسكرية منضبطة، وليسوا من المقاتلين المدنيين. فمن المحتمل أن يشارك منشقون رفيعو المستوى، ممن لجأوا إلى الأردن، في الاستعدادات لمعركة دمشق، وقد حصلوا على معلومات استخبارية جيدة، وتواصلوا مع أطراف محلية لإعداد الأرضية. وتشير لقطات يوتيوب إلى أن الثوار في الجنوب يتلقون نوعية أفضل من السلاح، بما في ذلك الأسلحة المضادة للدبابات وقاذفات صواريخ وبنادق أكثر قوة».

يتوقع مراقبون أن تنطلق معركة دمشق في أي وقت بين فصلي الربيع والصيف من العام الجاري. وعلى الأرجح ستكون معركة شرسة، وربما تكون طويلة مع الكثير من التقلبات ومشاهد الكر والفر، لكن المؤكد أن المنتصر فيها ستكون له اليد الطولى في كتابة الفصول التالية من تاريخ الثورة السورية.

«السلطة والاستخبارات في سورية»

محاولة لفهم آلية نظام الحكم الأمني في سوريا

سارة مراد

تحدّث الرئيس السوري بشار الأسد بتاريخ ٣١ كانون الثاني من عام ٢٠١٠ إلى صحيفة «وول ستريت جورنال»، وبثقة مطلقة بدت أشبه ما تكون برومانسية متخيلة عن قراءته لوضع سوريا في زوبعة الربيع العربي، قائلاً: (سورية مُحصّنة وبعيدة عمّا شهدته دول أخرى في المنطقة مثل تونس ومصر بسبب قرب الحكومة السورية من الشعب ومصالحه). هذا القرب هو ما يبحث فيه الدكتور السوري رضوان زيادة في كتابه الصادر باللغة الإنكليزية عام ٢٠١٢، وتمّت مؤخراً ترجمته وإصداره عن دار «رياض الريّس» ٢٠١٣ بعنوان: «السلطة والاستخبارات في سورية». إذ أنّ المرادف الواقعي الوحيد لإنشائية مفردة «القرب» التي استخدمها بشار الأسد هو «القبضة الأمنية الحديدية» التي أسّس لها الأسد الأب خلال عقود حكمه لسوريا وشعبها، وسار على نهجها ولي عهده. وإن كان قد بدأ عهده ببعض المحاباة لجماعات المدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان، إلاّ أنّه ما لبث أن أوضح للعالم وللسوريين نهج سياسته الداخلية المطابقة لسياسة والده، الأمر الذي حوّل ما شهدته دمشق من مظاهر تنفسيّة في سنة حكم بشار الأسد الأولى إلى مجرّد زخارف شكلانية هدفها تجميل صورة الوريث الجديد لما يسميه حزب البعث «سوريا الأسد» أمام العالم الخارجي خاصة أوروبا وأميركا، وقد تمّ بالفعل استضافة الأسد وزوجته للمرة الأولى منذ عقود في قصر «بيكنغهام» على سبيل المثال. سوريا كما معظم دول الحُكم الديكتاتوري، تمّ عزلها عن العالم المحيط بها عبر مختلف الوسائل الإستخباراتية، وإغراقها في الظلام، ومن الصعوبة بمكان إعادة فتح الملفات السريّة لممارسات الأجهزة الأمنية في سوريا خلال حكم حافظ الأسد، رغم وحشية وعنف ممارساتها التي تصل في العديد من الحالات إلى اعتبارها جرائم ضدّ الإنسانية، ومن أبرز أمثلتها ما يُعرف بمجزرة سجن تدمر عام ١٩٨٢. إلاّ أنّ رضوان زيادة يتحدّث في كتابه الجديد عن تجربته التي عاشها خلال السنوات الأولى من حكم بشار الأسد، عبر مجموعة فصول، هي: «ولادة الجمهورية الثالثة وبناء التسلطية السورية»، «وراثة سورية من الأب إلى الابن»، «ربيع دمشق إلى إعلان دمشق: صعود المعارضة في سورية»، «بشار الأسد والسياسة الخارجية»، «تحدّي الإسلام السياسي: الإخوان والديمقراطية»، وذلك في ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط. يعود رضوان زيادة إلى الحديث عمّا عرف ب «ربيع دمشق»، فسحة الحوار التي مثّلت ممارسة ديمقراطية في أبسط أشكالها غابت عن البلاد طوال عقود، وما لبث أن انطفأت كشهاب عبر في السماء خطفاً. ففي العام ٢٠٠٠ الذي استلم به بشار الأسد كرسي الرئاسة خلفاً لوالده وبتعديل دستوري شكلّي، أعلن المعارض السوري وعضو البرلمان السوري السابق والمعتقل السياسي سابقاً رياض سيف يوم ١٣ أيلول عن تأسيس «منتدى الحوار الوطني» وذلك في محاضرة ألقاها عن أهميّة المجتمع المدني. كان هذا المنتدى باكورة

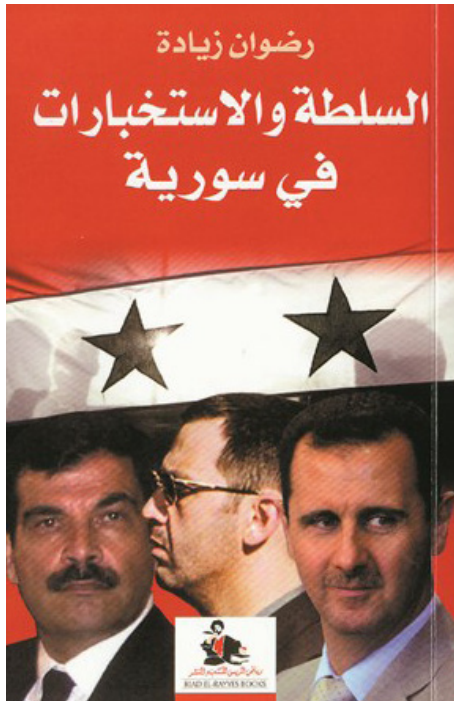

ربيع دمشق، وما لبثت السلطات الأمنية السورية أن أغلقته في شباط ٢٠٠١، واعتقلت مؤسسه رياض سيف. لاحقاً، في أيلول من ذات العام حاول نشطاء ومثقفون وسياسيون سوريون إعادة تفعيل المنتدى، لكن إغلاقه هذه المرّة كان بالقوة وتبعه اعتقال خمسة من أعضاءه. حتى ذلك الوقت لم تكن السياسة الداخلية قد حسمت ملامحها بالنسبة للقيادة السورية الجديدة، وبرزت محاولات عديدة أخرى لتفعيل المجتمع المدني ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنها تأسيس «جمعية حقوق الإنسان» التي قام بها مجموعة من نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمثقفين السوريين، والتي أصدرت مجلة خاصة بها باسم «تيارات» عام ٢٠٠٢. الرد الرسمي من قبل السلطات السورية على هذه الخطوة تمثّل بحظر المجلة، والتحقيق مع ثلاثة من أعضاء هيئة التحرير في المحكمة العسكرية. كذلك يتحدّث رضوان زيادة وهو مؤسس مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان ومديره، عن تجربته الذاتية مع قوى المخابرات السورية في تلك الفترة، حيث تعرّض للتحقيق والاستجواب لعشرات المرّات من قبل الاستخبارات العسكرية ووزارتا الدفاع والداخلية، وذلك (حول نشاطاتي في مجال حقوق الإنسان، ومقالات كنت قد كتبتها، وانتمائي إلى هيئات مختلفة، ومؤتمرات شاركت فيها، وأصدقائي خارج البلاد وداخلها). كذلك حول «إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي»، استمرت هذه المضايقات الأمنية طوال ثلاث سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وانتهت إلى مغادرة زيادة إلى واشنطن.

مؤلفات عدّة كُتبت بأقلام غربية حول طبيعة النظام السوري الأمنية، والتي يرى الكثير من المحللين تقاطعات كبيرة بينها وبين نظم حكم قمعية ديكتاتورية مارست أعمال وحشيّة بحق الإنسانية ومواطنيها، من أبرز هذه التشابهات ظاهرة «الاختفاء القسري» التي عرفتها الأرجنتين أيام حكم الديكتاتور العسكري «بينوشية» وراح ضحيتها أكثر من أربعين ألف ضحية. أمّا من المدرسة السوفياتية فأساليب التعذيب المتبعة في التحقيقات الإستخباراتية قد تكون من أبرز التقاطعات. ونكتفي بمثال حريات الإعلام للمقارنة مع الحالة الكورية التي تمنع عن مواطنيها أي معلومة أو مطبوعة صادرة عن غير الجهات الحكومية.

لا أحد يعلم العدد الدقيق لضحايا «أحداث حماة» في ثمانينات القرن الماضي، ولا أحد يعلم العدد الإجمالي الدقيق لمعتقلي الرأي في سوريا منذ حكم البعث ١٩٦٣، إلاّ أنّ ما يعلمه جيداً كل مواطن سوري، وكل باحث في الشأن السوري أنّ سوريا من البلدان التي كادت أن تنقش اسمها في صفحات التاريخ باعتبارها البلاد التي عرفت أطول فترة حكم لقانون الطوارئ، والتي استمرّت من ٨ آذار ١٩٦٣ بالأمر العسكري رقم (٢) وحتى صدور المرسوم الرئاسي رقم (١٦١) بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١١. وعليه سادت القوة العليُا للمؤسسة الأمنية وسطوتها على كافة مفاصل الحياة اليومية للإنسان العادي، وتحوّلت مفاهيم «مداهمة المنازل»، «الاختفاء القسري»، «الاعتقال التعسّفي»، «التعذيب الوحشي المُمَنهج» إلى مفاصل تشكل هيكل الرعب الأكبر في سوريا. من هنا، من كل هذا الرعب تحديداً تبرز أهميّة وقوّة أول شعار رفعه المتظاهرون في الثورة السورية (الشعب السوري ما بينذل). وتبرز أهميّة كتاب زيادة باعتبارها من أولى المحاولات السورية لمقاربة المؤسسة الأكثر وحشيّةً في التاريخ السوري الحديث.

رضوان زيادة هو أكاديمي سوري، يشغل منصب المدير التنفيذي ل «المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية» بواشنطن. باحث زائر في مركز «كار لحقوق الإنسان» في جامعة هارفارد، وزميل زائر في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن. شغل زيادة موقع كبير الباحثين في معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، له عدد من المؤلفات المنشورة؛ ومن أبرزها:

- سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر- بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤.
- أيديولوجيا النهضة في الخطاب العربي المعاصر- بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.
- صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا- القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٧.

زياد الرحباني: «عايشة الثورة بلاك»

فداء يونس

وصل زياد الرحباني ظهر يوم الأربعاء ٢٠١٣/٠٤/١٠ إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، للمشاركة في حوار مع جمهوره الطلابي ضمن مهرجان «التزم بتغيير أفضل»، الذي تنظمه الجامعة، حيث حضر حشد كبير من الطلاب إلى القاعة، مما أجبر بعضهم على افتراش الأرض، دون أن يعني ذلك التزام زياد أو جمهوره بموضوع المهرجان، فالحوار تضمن أسئلة تعبر عن قلق اللحظة الراهنة، أغلبها ضاع بدون أجوبة، وبعضا حظي بأجوبة سريالية على طريقة «فيلم أمريكي طويل»، بعض الأسئلة تحمل الإرث الأيديولوجي لزياد الرحباني، وبعض أجوبته ضاعت في ذلك الفضاء الأيديولوجي.

طالبة تسأله عن سبب وقوفه ضد «حركة الشعوب في العالم العربي»، سؤال آخر عن «علاقة الحزب الشيوعي بحزب الله» ورأيه بالأخير كحزب ديني، وفي أجوبته أن الحزب الشيوعي جعل الفكر المادي والدين في «خندق» واحد في مواجهة الرأسمالية. وبرأينا أن الشطر الأخير من العبارة يفسر كل مواقف زياد الملتبسة حيال الثورة السورية، فالبوصلة بالنسبة له تؤشر باستمرار عكس القطب الرأسمالي، ناسياً أن لعبة الأقطاب زالت منذ زمن بعيد، وأن الثور السورية اليوم هي ثورة شعب كامل ضد طاغية فاسد ومجرم، لذلك كان زياد صادقا حين قال: إن مشكلته، الآن، أن اللغة التي يحكيها جيل اليوم لا تشبه لغة جيله. الذي يقيس كل شيء على الحرب.

وهذا يفسر أيضاً حركة الاحتجاج التي ظهرت بالقاعة، حين رفع ستة طلاب سوريين في الجامعة يافطات إدانة لزياد وخرجوا قبل بدء الحوار، كُتب في بعضها: «شي فاشي». «موهوب فنياً .. ساقط إنسانياً». «عايشة الثورة بلاك وبلا تنظيرك يا ولد». «زياد الرحباني مع الفقير وقاتله».

كاريكاتير العدد - المقابلات الإعلامية

تفاؤل النظام السوري الكاذب

جورجيت أسعد

تلغي النعامة أي خطر يداهمها بدفن رأسها في الرمال، الخطر لم يُلغ أبداً، لكنها ألغت قدرتها على استشعاره، والنظام السوري يمارس هذه اللعبة بغباء أكبر حين يلغي معرفته بكل الحقائق التي تجري في سوريا أو في العالم، هكذا شطب وزير الخارجية وليد المعلم أوربا من الخارطة، وها هو الأسد يشطب جامعة الدول العربية بذات السذاجة، وقريبا تزول أمريكا من الوجود، حتى أن مؤيدي النظام و«منحبكجيته» استجابوا لنظرية النعامة منذ بدء الانتفاضة في سوريا، حين ألغوا كل «الإعلام المغرض» من عالمهم، لصالح إعلام شام إف إم، والدنيا التي تحولت لاحقا إلى سما، والاخبارية السورية، إضافة للإعلام الممانع في قناتي المنار والعالم ومعهما قناة روسيا اليوم.

تستطيع النعامة التي تدفن رأسها في الرمال أن تحصل على الأمان المطلق لها، أن تلغي استشعارها لأي خطر محدق بها، أن تكذب على نفسها ما شاءت الكذب، أن تعيش في أوهامها الآمنة، لكن مصيرها بالتأكيد سيكون بائساً، ونهايتها محتمة، وهذا مصير النظام السوري الذي يعيش لحظات من التفاؤل، هي مزيج من الوهم المحض والكذب الوقح، كذب على الآخرين وعلى الذات أيضاً، وفي هذا تطوير لمقولة غوبلز وزير إعلام الفوهرر الألماني «اكذب .. اكذب .. حتى يصدقك الناس»، حيث سار بها النظام السوري خطوة مهمة باتجاه أن يُصدّق هو كذبته الوقحة، حين يُصدّر تفاؤله للعالم، ففي لقاء رئيس وزراء النظام الدكتور وائل الحلقي رئيس الحكومة السورية مع السفير الروسي بدمشق، عظمة الله كول محمدوف بتاريخ السابع من هذا الشهر، اعتبر أن «بشائر النصر بدأت تلوح في الأفق»، متحدثا عن ما حققه الجيش النظامي من «انتصارات كبيرة» خلال الأيام الماضية على «المجموعات الإرهابية» في إشارة إلى مقاتلي المعارضة المسلحة. حيث تحدثت وسائل إعلام الممانعة أن القوات النظامية استكملت «الطوق على الغوطة الشرقية كاملة».

بالتأكيد السفير الروسي يعرف أكثر من الحلقي الحجم الوهمي لتلك الانتصارات، لكن الحلقي يكذب كي يستطيع أن يُصدّقه موالو النظام و«منحبكجيته» أولاً، وكي يستطيع أن يُصدّق نفسه أصلاً، فقوات النظام تستميت للتمسك بأوهام بقائه في السلطة، حتى لو كان الثمن دخول عناصر من فيلق القدس الإيراني وحزب الله اللبناني وميليشيات عراقية أخرى، حتى لو كان الثمن بيع احتياطي نفط الساحل السوري إلى شركات بوتين في روسيا، حتى لو كان الثمن وهم تقسيم سوريا إلى كانتونات طائفية وأقلوية بائسة، حتى لو كان الثمن تدمير البلد وإحراقها، المهم أن يبقى الأسد رمز الممانعة، ممانعة الشعب السوري عن حريته وكرامته، ممانعة السوريين من ثورتهم التي تطالب برحيله واسترداد كرامتهم المهدورة منذ خمسة عقود ونيف من حكم البعث، ممانعة الجيش العقائدي الذي يخوض أشرس حروبه ضد أبناء وطنه من السوريين، مدمراً ومفككاً الروابط الوطنية والاجتماعية والإنسانية بين مكوناتهم المختلفة، استقواءً بكل الانتماءات ما قبل الدولة المدنية، فهو لم يعّد يملك أي إمكانية على إحراز نصر حقيقي يبقيه في السلطة، لكنه ما زال يملك آلة القتل والتدمير وارتكاب المجازر وإحراق البلد، وهي التي تنعش أوهامه وتغذي تفاؤله الكاذب.